

An economic study of the food gap of the wheat crop in Libya during the period (1990-2019).Abdelhamid Bousloum¹ Walid Bouhaouia, Sami Saleh Al-Rayani and Mansour Hussein Al-Ghaly^{2*}Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Omar Al-Mukhtar University¹, Agricultural Research Center²DOI: <https://doi.org/10.58309/aajssh.v2i1.46>**KEYWORDS:**Food gap, wheat crop,
economic indicators,
quantity of production,
food security**ABSTRACT:**

The study aims to identify the food gap of the wheat crop in Libya by studying some economic indicators for wheat production in Libya and estimating the general trend during the period (1990-2019) as the agricultural production sector contributes to providing job opportunities and decent livelihoods for the rural population and others, as well as providing the necessary raw materials in many industries and the export revenues it achieves that support financial resources from foreign currencies, the results obtained from the logarithmic double function indicated that the independent variables of the amount of domestic production, the amount of available consumption and agricultural GDP are consistent with the economic logic in terms of reference during the study period (1990-2019), and statistically acceptable based on the values of (t), and it is noted that there is an inverse relationship between the amount of production and the size of the gap for the wheat crop, as well as for the agricultural GDP, while the amount of available consumption there is a direct relationship between it and the size of the food gap for the wheat crop.

دراسة اقتصادية للفجوة الغذائية لمحصول القمح في ليبيا خلال الفترة (1990-2019).

عبد الحميد طاهر بوسلوم¹ وليد عبد الرازق بوحيوة، سامي احمد صالح الرياني و منصور حسين ادم الغالي²قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار¹، مركز البحوث الزراعية²**الكلمات المفتاحية:****المستخلص:**

الفجوة الغذائية، محصول القمح،
المؤشرات الاقتصادية، كمية الإنتاج،
الأمن الغذائي.

تستهدف الدراسة التعرف على الفجوة الغذائية لمحصول القمح في ليبيا عبر دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية لإنتاج محصول القمح في ليبيا وتقدير الاتجاه العام خلال الفترة (1990-2019) إذ يسهم قطاع الإنتاج الزراعي في توفير فرص العمل وسبل العيش الكريم للسكان الريفيين وغيرهم، فضلاً عن توفير المواد الخام اللازمة في العديد من الصناعات وما يحققه من عوائد تصديرية تدعم الموارد المالية من العملات الأجنبية، ودلت النتائج التي أمكن الحصول عليها من الدالة اللوغارتمية المزدوجة على أن المتغيرات المستقلة لكمية الإنتاج المحلي وكمية الاستهلاك المتاح والنتائج المحلي الزراعي تتفق مع المنطق الاقتصادي من حيث الإشارة خلال فترة الدراسة (1990-2019)، ومقبولة إحصائياً بناءً على قيم (t)، ويلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين كمية الإنتاج وحجم الفجوة لمحصول القمح، وكذلك بالنسبة إلى الناتج المحلي الزراعي، أما كمية الاستهلاك المتاح فتوجد علاقة طردية بينه وبين حجم الفجوة الغذائية لمحصول القمح.

المقدمة

تعتبر محاصيل الحبوب من المحاصيل الزراعية أو السلع الأساسية ذات الأهمية الكبيرة مقارنة بغيرها من المحاصيل باعتبارها المكون الرئيسي لنمط الغذاء لمعظم شعوب العالم فهي من أهم مصادر الطاقة والبروتين للإنسان على مستوى العالم، كما تعتبر محاصيل الحبوب من أهم محاصيل الحقل بالنسبة إلى ليبيا وغيرها من الدول العربية حيث تأتي محاصيل الحبوب في طليعة السلع الزراعية الغذائية التي تعتمد عليها الدول العربية ودول العالم في توفير مصادر الغذاء اللازم للسكان، وتعتبر محاصيل الحبوب أرخص مصادر الطاقة، حيث تغطي 50% من احتياجات الإنسان من الطاقة والبروتين وتوفر حوالي 75 % من احتياجات الإنسان من الأسعار الحرارية عند استعمالها كغذاء، وعموما فإن محاصيل الحبوب لها أهمية اقتصادية كبيرة حيث تمثل أكثر من 50 % من إجمالي غذاء الإنسان، ومحاصيل الحبوب توفر حوالي 20% من العليقة الحيوانية وهذا هو السبب وراء استيراد كميات كبيرة منها، هذا بالإضافة إلى أن محاصيل الحبوب تدخل في كثير من الصناعات الغذائية (الورفلي وآخرون، 2016).

إن مشكلة الغذاء تُعد في الوقت الحالي من أهم القضايا المعاصرة التي تواجه العالم وذلك لزيادة عدد السكان وقلة المصادر الغذائية وزيادة الطلب خاصة في الدول النامية. وتتمثل مشكلة البحث أو الدراسة في زيادة حجم الطلب على محصول القمح وعدم مقدرة الناتج المحلي في ليبيا على تغطية هذا الطلب. مما سبب في وجود فجوة غذائية مع مرور الزمن في ظل زيادة عدد السكان وتتطلب تغطية هذه الفجوة اللجوء إلى الاستيراد وتحمل المجتمع صرف عمله بالنقد الأجنبي لتغطية هذه الواردات، وهذا الوضع يحتاج للدراسة والبحث وتقدير وتحليل للعوامل المؤثرة على الواردات من محصول القمح والتعرف على سبل ترشيد الاستيراد.

لقد اهتمت ليبيا بمحصول القمح من حيث الإنتاج والإنتاجية وذلك لما له من أهمية بالغة كمصدر رئيسي للغذاء، لذا تقوم الدولة باستيراده لسد الاحتياجات الغذائية منه، وهذا أدى إلى تضاعف كمية الواردات من القمح من 427 ألف طن عام 2000 إلى 16،2 مليون طن عام 2014 وبمتوسط سنوي بلغ نحو 284 مليون دينار ليبي خلال الفترة (2000 - 2014 م) مما يمثل عبئا على الموازنة العامة للدولة وتزيد من عجز الميزان التجاري وبخاصة الميزان التجاري الزراعي (أحميدة وآخرون ، 2017).

يمكننا القول إن سبب الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية يرجع إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي للفرد الواحد. وقد أدى ذلك إلى نقص في توازن الغذاء أي عجز غذائي، حيث إنه بلغت قيمة واردات ليبيا من الحبوب نحو 811738 ألف دينار عام 2014 أي ما يعادل 25.5 % من قيمة الواردات الزراعية (مصلحة الإحصاء والسكان، 2016).

1. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في أنه رغم أهمية الغذاء للإنسان فإن الإنتاج المحلي من محصول القمح يعجز عن الوفاء باحتياجات السكان الغذائية مما ترتب عليه فجوة غذائية تتفاقم حدتها عاما بعد آخر مما أدى إلى قيام الدولة بالاعتماد على الخارج لسد تلك الفجوة، ويرجع السبب إلى إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي أهملت تطوير قطاع الزراعة بالرغم من توافر الموارد الاقتصادية المتاحة للإنتاج، ألا أن الإنتاج المحلي لم يفي بالاحتياجات الاستهلاكية.

أهداف الدراسة

- 1- دراسة التطورات الحادثة لمحصول القمح لكل من كمية الفجوة الغذائية والمساحة المزروعة وكمية إنتاج وكمية استهلاك وعدد السكان والنااتج الزراعي والنااتج المحلي الإجمالي ونسبه الاكتفاء الذاتي من القمح في ليبيا خلال الفترة (1990-2019).
- 2- حساب قيمة معامل الأمن الغذائي والتعرف على محددات الفجوة الغذائية من القمح في ليبيا خلال الفترة (1990-2019).

2. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على الفجوة الغذائية للقمح والتي تظهر فيها الفجوة بشكل واضح وذلك من خلال التعرف على الوضع الإنتاجي والاستهلاكي، بالإضافة إلى التعرف على محددات الفجوة الغذائية وبالتالي إمداد صانع القرار بالنتائج التي يمكن استخدامها في رسم سياسات الإنتاج والاستهلاك والاستيراد من تلك المحاصيل.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من المصادر الرسمية كمنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبرنامج الغذاء العالمي، والتقارير العربي الموحد التابع للجامعة العربية، وكذلك تم الاستعانة بالبحوث والدراسات العربية المرتبطة بموضوع الدراسة، مثل رسائل الماجستير والأبحاث المنشورة.

أولا: بعض المؤشرات والمفاهيم الاقتصادية ذات العلاقة بالدراسة:

يعتبر الأمن الغذائي مصطلح حديث ظهر في بداية السبعينات وشاع استعماله في البلدان النامية، حيث شهد العالم النامي نقص كبير في حجم المنتج ومستوى مخزون الغذاء، ويعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها العديد من المنظمات الدولية والعالمية واعتبرتها قضية أساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي، وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه: مدى القدرة الاقتصادية والاجتماعية في الحصول على الغذاء الكافي والأمن بكامل عناصره الغذائية، للوفاء باحتياجات المواطنين، ولذلك أصبح مفهوم الأمن الغذائي مفهوماً

مركب له أبعاد متعددة، ويرتبط بتوفير أربعة شروط وهي توفر الغذاء، والاستقرار، والحصول على الغذاء، والغذاء الآمن. (منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، مؤتمر الأغذية العالمي، روما، 1996).

1 - مفهوم الأمن الغذائي:

تدرج هذا المفهوم مع الزمن وارتبط بعدد من المفاهيم المتعلقة بقضية الأمن الغذائي، ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أدى الاهتمام الكبير الذي أولته الدول المستقلة حديث القضية الغذاء إلى تداول مفهوم الأمن الغذائي مع مفهوم الاكتفاء الذاتي، لذلك من الأهمية بما كان توضيح المفهومين وكل المفاهيم المتصلة بهما (فالحة قطاب، 2012).

أما تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمن الغذائي (الفاو) في عام 1996 الذي ينص على أنه توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة. وعرفته بأنه الضمان لتوفير حصول جميع الأشخاص على الغذاء الأساسي في جميع الأوقات (الفاو، 1996).

يعتمد هذا التعريف على ثلاثة نقاط أساسية وهي:

- 1- ضمان الإنتاج بكميات مناسبة من الغذاء.
 - 2- تحقيق الاستقرار في السوق بالنسبة للكميات المعروضة من الغذاء، وفي نفس الوقت انسياب المعروض بصورة دائمة وثابتة.
 - 3- ضمان وسيلة الحصول عليه بكميات مناسبة لكل من يطلبه أو يحتاجه.
- 2- مؤشرات الأمن الغذائي يمكن الاستدلال على واقع الأمن الغذائي في مجتمع ما بمجموعتين من المؤشرات، الأولى يختص بتحديد حج الفجوة الغذائية، والثاني يختص بتحديد حجم فجوة الأمن الغذائي. والفجوة الغذائية لها مفهومان هما: الفجوة الغذائية الظاهرية والحقيقية (بدن، 2008).

أ- الفجوة الغذائية الظاهرية: هي الفرق بين قيمة كل من الواردات والصادرات من الغذاء، أي أن هذه الفجوة هي بمثابة صافي الواردات أو أنها الفرق بين إجمالي المتاح للاستهلاك من سلعة معينة وبين الإنتاج المحلي من تلك السلعة في مدة زمنية معينة. وتعرف أيضاً (بأنها كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي). ويمكن التعبير عنها كالتالي:

الفجوة الغذائية الظاهرية = إجمالي المتاح للاستهلاك - كمية الإنتاج

ب- الفجوة الغذائية الحقيقية: هي مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات والنوعيات الغذائية المختلفة، أو هي مدى قصور الإنتاج المحلي عن الإيفاء بالاحتياجات البشرية الفعلية من محصول ما خلال مدة زمنية معينة.

الفجوة الغذائية: تمثل الفجوة الغذائية التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير كمية الغذاء لسد الاحتياجات الغذائية، وتعرف بأنها الفرق ما بين الإنتاج المحلي وما تحتاجه الدول للاستهلاك من الغذاء، ويعبر عنها بالعجز عن تغطية الاحتياجات من السلع الغذائية والذي لا يمكن تأمينه إلا بالاستيراد من الخارج وهي بالتالي مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية عن تلبية احتياجات السكان (مغاوري وآخرون، 2015).

ج-المتاح للاستهلاك

يختلف الاستهلاك الفعلي عن المتاح للاستهلاك، حيث يقصد بالاستهلاك الفعلي هو ما يستهلكه الفرد فعلاً، ويتم تحقيقه عن طريق المسح الميداني للأفراد، بينما المتاح للاستهلاك فهو رقم متوسط موجود في السوق يمكن للمستهلك الحصول عليه وتناوله (قزيمه، 2007).

ويحسب المتاح للاستهلاك عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{المتاح للاستهلاك} = \text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات}$$

قيمة معامل الأمن الغذائي بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما اقتربت قيمة معامل الأمن الغذائي من الصفر كلما انعدم مستوى الأمن الغذائي للدولة والعكس صحيح، حيث كلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح كلما ازداد الأمن الغذائي للدولة، وعند صعوبة تحقيق الأمن الغذائي فإن قيمة المعامل تساوي الصفر، أما في حالة تحقيق الأمن الغذائي الكامل فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح وهذا يعني إمكانية تحقيق فائض من الغذاء يزيد عن الاستهلاك المحلي يكفي لمدة سنة.

د- نسبة الاكتفاء الذاتي : يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً، إلا أن هذا المفهوم أثبتت حوله مجموعة من التحفظات، ذلك أن مفهوم الاكتفاء الذاتي يحمل في بعض الأحيان طابع إيديولوجي، ومن الواضح أن تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلق غير واقعي خاصة في ظل محدودية الموارد الزراعية في أي بلد، كما يفوت على البلد الاستفادة من مزايا التجارة الدولية في ظل تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة. وأما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محلياً أو تم استيراده من خارج الوطن (حمدان، 1999).

لذلك تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة أو درجة الاكتفاء الذاتي} = (\text{كمية الإنتاج} \div \text{كمية المتاح للاستهلاك}) \times 100$$

هـ- الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي ومقياساً لحجم الرفاهية الاقتصادية، وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي عند تقسيمه على عدد السكان نتحصل على (نصيب الفرد) الذي يعتبر مؤشر أو مقياس لمستوى المعيشة سواء كان إيجابياً أو سلبياً، ومستوى المعيشة الذي يحقق الرفاه والأمن المعيشي والغذائي للمواطن. (بكري، 2003).

و- الناتج المحلي الزراعي

يعرف الناتج المحلي الزراعي بأنه القيمة المضافة التي قام بها قطاع الزراعة بإضافته إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هناك علاقة بين الناتج المحلي الزراعي والأمن الغذائي علاقة تتمحور في تحقيق الرفاهية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وذلك لتتمكن الدولة من تحقيق أمنها الغذائي والرفاهية للمواطن. ونظراً لأن الناتج الزراعي يشكل عنصر أساسي من الناتج القومي العام لذلك فإن الناتج الزراعي أو القيمة المضافة التي يساهم بها القطاع الزراعي في الاقتصاد يمكن الاستدلال بها على تقديم هذا كما أن معدلات نمو الناتج الزراعي سواء ما كانت من مصدر نباتي أو حيواني أو معدلات القيمة الزراعية الرأسمية والأفقية كلها مؤشرات على تقدم القطاع الزراعي. (الطنوبي، 1996).

ثانياً: الدراسات السابقة

سيتناول هذا الجزء استعراضاً للدراسات والأبحاث العلمية السابقة سواء كانت على مستوى الوطن العربي أو على مستوى ليبيا.

استهدفت دراسة (الدائخ، 2005) تحديد بعض العوامل المحددة لإنتاج القمح وتقدير الفجوة الغذائية وتقدير التوقعات المستقبلية لإنتاج واستهلاك القمح في ليبيا، واعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد لتقدير النماذج المتعددة، وخلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل المحددة لإنتاج القمح تتمثل في الكمية المستهلكة من القمح وكمية الواردات من القمح وكمية الإنتاج من الشعير والكمية المستهلكة من الشعير والمساحة المزروعة من الشعير وكمية الواردات من الشعير، كما بينت الدراسة إلى إن حوالي 75 % من المتغيرات في إنتاج القمح ترجع إلى المتغيرات المستقلة سالفة الذكر، وأن كمية وقيمة الواردات من القمح خلال فترة البحث قد زادت بالمقارنة بكمية وقيمة الواردات من الشعير، مما يترتب عليه تحمل الفرد الليبي لأعباء أكثر من جراء الخلل في الميزان التجاري لمحصول القمح مما يستدعي النظر إلى السياسات المتبعة اتجاه هذا المحصول ومحاولة تقويم هذا الخلل، وتشير التقديرات المستقبلية والمتوقعة التي توصلت إليها الدراسة إلى أن الإنتاج من محصول القمح والكميات المستهلكة منه سوف تبلغ حوالي 248 ألف طن عام 2008، في حين تبلغ الكمية المستهلكة منه حوالي 1628 ألف طن عام 2008، وبناءً عليه فإن حجم الفجوة الغذائية المتوقعة تقدر بنحو 1380 ألف طن، ونسبة تغطية الإنتاج للاستهلاك حوالي 15.3 % في عام 2008. ومن خلال هذه النتائج

أوصت الدراسة بزيادة محصول القمح حتى ولو على حساب المساحات المزروعة من الشعير خاصة في ظل اعتماد المحصولين على مياه الأمطار، وتوجيه أغلب الموارد المائية المتاحة لزراعة المحاصيل لمحصول القمح وذلك لأهميته النسبية في النمط الغذائي الليبي، وكذلك زراعته في الأراضي الخصبة من أجل زيادة الإنتاجية، كما أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة دعم الدقيق المستورد لصالح المستهلك وتحويل هذا الدعم لصالح المنتج في صورة مستلزمات إنتاج كما يجب وضع محصول القمح ضمن محاصيل الدورة الزراعية وليس نظام الري البعلّي السائد والاستعانة بتقنيات الحديثة في مجال التوسع الرأسي والأفقي وكذلك زراعة الأراضي الصالحة للزراعة والتي لم يتم استغلالها والتي تمثل حوالي 15 % من مساحة البلاد.

هدفت دراسة (الهاجري، 2008) إلى إلقاء الضوء على أهم محاصيل تحقيق الأمن الغذائي في السعودية (القمح) لكونه أهم المواد الغذائية الإستراتيجية على المستوى العالمي وتوصلت الدراسة إلى أن القرارات الأخيرة والمتضمنة قواعد إجراءات ترشيد استهلاك المياه وتنظيم استخدامها في القطاع الزراعي نقطة تحول في مسيرة التنمية الزراعية في السعودية بعد حوالي ثلاثة عقود ، حيث كان محصول القمح خلالها دوراً رئيسياً في رسم ملامح التنمية الزراعية ، وعليه ارتفع الإنتاج من 42 ألف طن عام 1970 إلى أكثر من 2.5 مليون طن عام 2006، مما حقق الاكتفاء الذاتي في المملكة ابتداء من عام 1980، وتجاوز الإنتاج مليوني طن من القمح، وتم إيقاف استيراد القمح من الخارج منذ عام 1987 ، وبدأت المملكة بتصدير إلى الخارج عام 1986 لأكثر من 40 دولة في مختلف قارات العالم ، وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية والاستمرارية في إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية لتحقيق الأمن الغذائي في ضوء ارتفاع أسعاره العالمية وتراجع إنتاج القمح في بعض الدول وعدم توفر الموارد المائية اللازمة للتوسع في زراعة الحبوب خاصة مع شح الأمطار وزيادة سكان العالم.

تناولت دراسة (سليمان وموسى، 2015) بتحليل الفجوة الغذائية من محصول القمح وإمكانية الحد منها خلال الفترة (1995-2010) في ليبيا، وتمثلت مشكلة البحث في عجز الإنتاج المحلي من القمح عن الوفاء بالاستهلاك المحلي من هذه السلعة الهامة، وقد هدفت الدراسة للتعرف على الوضع الحالي للأمن الغذائي لمحصول القمح في ليبيا ولكي يتم تحقيق ذلك قامت الدراسة بتحليل تطور الإنتاج والاستهلاك والواردات الليبية من محصول القمح ودراسة الوضع الراهن لمؤشرات الأمن الغذائي لمحصول القمح وكذلك تقدير المخزون الاستراتيجي ومعامل الأمن الغذائي لمحصول القمح، وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح بلغت حد أقصى 14.86% عام 2010، وقد قدر حجم الفجوة الغذائية من القمح تقريباً بنحو 985.7 ألف طن خلال الفترة (1995-2010) وبالتالي تلجأ الدولة إلى سد الفجوة عن طريق الاستيراد الأمر الذي يؤثر على ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة. كما أظهرت النتائج أن الإنتاج المحلي من القمح يأخذ اتجاه التناقص ، حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي 1.9-%، في حين كان الاستهلاك يتزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3.8-%، وبلغ إجمالي حجم الفائض من محصول القمح عن الاستهلاك المحلي نحو 224.41 مليون طن يكفي للاستهلاك ما يقارب من 51 يوماً ويوجه هذا الفائض لتنمية المخزون الاستراتيجي للقمح في حين قدر إجمالي العجز نحو

70.98 مليون طن بفترة عجز تقدر بنحو 42 يوماً ، وكذلك بتقدير معامل الأمن الغذائي خلال فترة الدراسة وتبين أنها تتراوح بين حد أدنى بلغ نحو 0.03 عام 2010 وحد أقصى بلغ 0.58 عام 1999 وبمتوسط سنوي 0.35 الأمر الذي يشير إلى ضرورة الاهتمام بزراعة هذا المحصول وإيجاد السياسات التي تقلل من هذه الفجوة المتزايدة ، وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بالتوسع الأفقي والرأسي في إنتاج القمح وذلك بإتباع أحدث الوسائل التقنية والتكنولوجية ، ونشر التوعية الصحية وذلك لترشيد إستهلاك القمح في الحدود الموصى بها.

وفي دراسة (للبيدي وحمودة ، 2016) للنتبؤ بالفجوة الغذائية لمحصول القمح باستخدام نموذج التمهيد الآسي للفترة (2017 – 2022)، تبين أن متوسط المساحة المزروعة للقمح في ليبيا بلغت نحو 173 ألف هكتار خلال فترة الدراسة وتراوحت بين حد أعلى بلغ 272 ألف هكتار عام 1980 وحد أدنى بلغ نحو 99.7 ألف هكتار عام 1992، في حين بلغ متوسط الإنتاج الكلي 181.26 ألف طن وتراوح بين حد أعلى بلغ نحو 209 ألف هكتار عام 1983 وحد أدنى بلغ نحو 104 ألف طن عام 2006 ، في حين تزايد الاستهلاك من القمح من 236.8 ألف طن في عام 1981 إلي 2063 ألف طن في عام 2013 ، أما متوسط الفجوة من القمح فقد بلغ نحو 958.9 ألف طن وتراوحت كحد أعلى 1284.9 ألف طن عام 2010 وحد أدنى بلغ 267.9 ألف طن عام 1980 كما تبين أن هناك تذبذب في كميات القمح المستوردة إلى ليبيا من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة. وقامت الدراسة بتحديد الاحتياجات من القمح وذلك باستخدام الصيغة التالية (حجم الاستهلاك البشري من القمح سنوياً = معدل حصة الفرد من القمح × عدد السكان لنفس السنة) كما تم الاعتماد على التنبؤ باستخدام طريقة Halt Winters وتوصلت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن يصل حجم الفجوة من محصول القمح في ليبيا إلى حوالي 1225 ألف طن عام 2017 ، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 1268 ألف طن عام 2022 ، أي بزيادة تقدر بنحو 3.5 % .

ولقد أوضحت دراسة (أحميدة وآخرون، 2017) بأن ليبيا تسعى بدورها إلى تحقيق الأمن الغذائي وفق خطط إستراتيجية وتنموية متنوعة واختلفت بحسب الظروف، حيث أن رفع معدلات الإكتفاء الذاتي في القمح سوف يأخذ فترة مستقبلية ليست بالقصيرة وأنه سوف يتم تدريجياً. وتتمثل المشكلة البحثية بوجود فجوة غذائية في القمح من خلال تضاعف كمية واردات القمح من نحو 427 ألف طن في عام 2000 إلي 2.16 مليون طن في عام 2014 حيث بلغت قيمتها 284 مليون دينار ليبي كمتوسط خلال الفترة (2000 – 2014) مما يمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وتزيد من عجز الميزان التجاري وبخاصة الميزان التجاري الزراعي. ويهدف البحث إلى التنبؤ بأهم السياسات التي يمكن أن تحقق الأمن الغذائي من القمح في عام 2020 من خلال دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على كل من كميات الإنتاج والاستهلاك المحلي من القمح في ليبيا ، واتضح من الدراسة إمكانية رفع معدل الاكتفاء الذاتي من القمح في المستقبل تدريجياً إذا ما تم زيادة المساحة المزروعة من القمح مع ضرورة ترشيد معدل الاستهلاك الفردي في ليبيا من القمح مع التركيز على تلافي كافة السلبيات الأخرى التي تعوق من رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح مثل تخفيض معدل النمو السكاني، وتحسين الإنتاجية الغذائية، وزيادة الإنتاج

الكلي من القمح، وزيادة الرقعة المزروعة، والاهتمام بوسائل النقل والتخزين، وإعادة النظر في دعم الخبز. حيث أظهرت الدراسة أن التنبؤ بأقصى نسبة اكتفاء ذاتي في القمح يمكن تحقيقها تبلغ حوالي 23 % في عام 2020 من خلال البدائل التي اقترحتها الدراسة، لذلك فمزال هناك حاجة إلي العديد من الجهود والسياسات الزراعية المتنوعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من القمح في ليبيا إذا ما خلصت النوايا وتوفرت الأسباب.

ثالثاً: المناقشة والنتائج

دراسة تطور الفجوة الغذائية والمساحة المزروعة و كمية إنتاج و كمية استهلاك و عدد السكان و الناتج الزراعي و الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في ليبيا خلال الفترة (1990-2019).

جدول (1) تطور الفجوة الغذائية و المساحة المزروعة و كمية إنتاج و كمية استهلاك و عدد السكان و الناتج الزراعي و الناتج المحلي الإجمالي ونسبه الاكتفاء الذاتي من القمح في ليبيا خلال الفترة (1990-2019) (الوحدة: ألف طن المساحة : ألف هكتار)

3. 4. السنوات 5.	6. الفجوة الغذائية من القمح	7. المساحة المزروعة من القمح	8. كمية إنتاج القمح	9. كمية استهلاك القمح	10. عدد السكان بألف نسمة	11. الناتج الزراعي في ليبيا بالمليون دولار أمريكي	12. الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بالمليون دولار أمريكي	13. %الاكتفاء الذاتي
14. 1990	15. 380	16. 105	17. 129	18. 509	19. 4437	20. 1571	21. 28977	22. 25
23. 1991	24. 510	25. 130	26. 150	27. 660	28. 4544	29. 1718	30. 29978	31. 23
32. 1992	33. 480	34. 114	35. 90	36. 570	37. 4651	38. 1846	39. 32933	40. 16
41. 1993	42. 493	43. 82	44. 60	45. 553	46. 4755	47. 2809	48. 37470	49. 11
50. 1994	51. 421	52. 18	53. 44	54. 465	55. 4855	56. 2735	57. 27727	58. 9
59. 1995	60. 338	61. 12	62. 23	63. 361	64. 4949	65. 2756	66. 35277	67. 6
68. 1996	69. 256	70. 19	71. 28	72. 284	73. 5036	74. 2154	75. 32441	76. 10
77. 1997	78. 367	79. 49	80. 33	81. 400	82. 5118	83. 2357	84. 33994	85. 8
86. 1998	87. 1259	88. 38	89. 55	90. 1314	91. 5197	92. 2669	93. 31205	94. 4
95. 1999	96. 221	97. 61	98. 69	99. 290	100. 5276	101. 3290	102. 31826	103. 24
104. 2000	105. 427	106. 50	107. 64	108. 491	109. 5358	110. 3418	111. 35600	112. 13
113. 2001	114. 267	115. 34	116. 48	117. 315	118. 5443	119. 2314	120. 28589	121. 15
122. 2002	123. 713	124. 29	125. 40	126. 753	127. 5531	128. 1062	129. 19360	130. 5
131. 2003	132. 215	133. 29	134. 40	135. 255	136. 5621	137. 1067	138. 21305	139. 16
140. 2004	141. 410	142. 29	143. 46	144. 456	145. 5710	146. 1107	147. 30982	148. 10
149. 2005	150. 425	151. 29	152. 46	153. 471	154. 5799	155. 1187	156. 42766	157. 10
158. 2006	159. 522	160. 132	161. 104	162. 626	163. 5887	164. 1294	165. 53194	166. 17
167. 2007	168. 321	169. 132	170. 104	171. 425	172. 5975	173. 1512	174. 63854	175. 24
176. 2008	177. 321	178. 132	179. 104	180. 425	181. 6059	182. 1813	183. 86506	184. 24
185. 2009	186. 810	187. 133	188. 105	189. 915	190. 6134	191. 1906	192. 63769	193. 11
194. 2010	195. 1713	196. 135	197. 106	198. 1819	199. 6198	200. 2004	201. 73824	202. 6
203. 2011	204. 1713	205. 143	206. 111	207. 1824	208. 6247	209. 686	210. 36688	211. 6
212. 2012	213. 1713	214. 165	215. 200	216. 1913	217. 6286	218. 686	219. 36688	220. 10
221. 2013	222. 1713	223. 160	224. 200	225. 1913	226. 6320	227. 885	228. 64439	229. 10
230. 2014	231. 1714	232. 160	233. 200	234. 1914	235. 6362	236. 885	237. 64439	238. 10

3. 4. السنوات 5.	6. الفجوة الغذائية من القمح	7. المساحة المزروعة من القمح	8. كمية إنتاج القمح	9. كمية استهلاك القمح	10. عدد السكان بألف نسمة	11. الناتج الزراعي في ليبيا بالمليون دولار أمريكي	12. الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بالمليون دولار أمريكي	13. % الاكتفاء الذاتي
2015 .239	1149 .240	160 .241	200 .242	243. 1349	6418 .244	885 .245	64439 .246	247. 15
2016 .248	1003 .249	207 .250	165 .251	252. 1168	6492 .253	745 .254	26220 .255	256. 14
2017 .257	1216 .258	194 .259	152 .260	261. 1368	6581 .262	820 .263	38120 .264	265. 11
2018 .266	1442 .267	181 .268	140 .269	270. 1582	6679 .271	276 .272	34737 .273	274. 9
2019 .275	1294 .276	181 .277	140 .278	279. 1434	6777 .280	267 .281	32600 .282	283. 10
284. المتوسط	794 .285	101 .286	100 .287	288. 894	5690 .289	1624 .290	41332 .291	292. 13

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

- نسبة الاكتفاء الذاتي = (كمية الإنتاج ÷ كمية الاستهلاك) * 100 .

جدول (2) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الفجوة الغذائية والمساحة المزروعة وكمية إنتاج وكمية استهلاك وعدد السكان والناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي ونسبه الاكتفاء الذاتي من القمح في ليبيا خلال الفترة (1990-2019)

البيان	المعادلة	معدل التغير %	F	R ²
الفجوة الغذائية من القمح بألف طن	$\hat{Y}_1 = 127.62 + 43 x_1$ (0.85) (5.11)**	5.4	26.15	0.48
المساحة المزروعة من القمح بألف هكتار	$\hat{Y}_2 = 22.73 + 5.07 x_2$ (1.37) (5.42)**	5.9	29.34	0.51
كمية إنتاج القمح بألف طن	$\hat{Y}_3 = 36.10 + 4.11 x_3$ (2.15)** (4.35)**	4.5	18.97	0.40
كمية استهلاك القمح بألف طن	$\hat{Y}_4 = 163.73 + 47.11 x_4$ (1.03) (5.29)**	5.2	28.06	0.50
عدد السكان بألف نسمة	$\hat{Y}_5 = 4479.76 + 78.06 x_5$ (182.37)** (56.42)**	1.4	3183.50	0.99
الناتج الزراعي في ليبيا بالمليون دولار أمريكي	$\hat{Y}_6 = 2744.60 - 72.28 x_6$ (11.93)** (-5.58)**	-5.7	31.14	0.52
الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بالمليون دولار أمريكي	$\hat{Y}_7 = 29138.43 + 786.65 x_7$ (4.93)** (2.36)**	1.7	5.59	0.17

0.05	1.35	-0.7	$\hat{Y}_g = 15.03 - 0.14 \times g$ (6.64)** (-1.16)	%الاكتفاء الذاتي من القمح
------	------	------	---	------------------------------

- المصدر حسب من الجدول رقم (1).

تشير البيانات الواردة في الجدول (1) إلى أن الفجوة الغذائية من القمح في ليبيا تتراوح بين حد أدنى بلغ نحو 215 ألف طن عام 2003 وحد أقصى بلغ حوالي 1714 ألف طن عام 2014 ومتوسط سنوي بلغ حوالي 794 ألف طن خلال الفترة (1990 - 2019 م)، وتقدير معادلة الاتجاه العام الموضحة في الجدول رقم (2) تبين أنها تتزايد سنوياً بمعدل معنوي إحصائي عند مستوى 0.01 بلغ نحو (43) ألف طن بمعدل تغير سنوي مركب بلغ نحو حوالي 5.4 % في المتوسط خلال فترة الدراسة . بينما توضح البيانات الواردة في الجدول (1) خلال فترة الدراسة إلى أن المساحة المزروعة من القمح في ليبيا تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 12 ألف هكتار عام 1995 وحد أقصى بلغ نحو 207 ألف هكتار عام 2016 وبمتوسط سنوي بلغ نحو 101 ألف هكتار خلال فترة الدراسة. كما أتضح من دراسة المعادلة الموضحة بالجدول رقم (2) أن المساحة المزروعة من القمح في ليبيا تتزايد سنوياً بمعنوية إحصائية بلغ حوالي 5.07 ألف هكتار وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 5.9 % في المتوسط خلال فترة الدراسة. كذلك تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن كمية الإنتاج من القمح في ليبيا تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 23 ألف طن عام 1995 وحد أقصى بلغ نحو 200 ألف طن عام 2015 وبمتوسط سنوي بلغ نحو 100 ألف طن خلال فترة الدراسة، كما أتضح من دراسة المعادلة الموضحة بالجدول رقم (2) أن كمية الإنتاج تتزايد سنوياً بمعنوية إحصائية بلغ حوالي 4.11 ألف طن وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 4.5 % في المتوسط خلال فترة الدراسة. بينما تبين البيانات الموضحة في الجدول (1) أن كمية الاستهلاك من القمح في ليبيا تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 255 ألف طن عام 2003 وحد أقصى بلغ نحو 1914 ألف طن عام 2014 وبمتوسط سنوي بلغ نحو 894 ألف طن خلال فترة الدراسة، كما أتضح من دراسة المعادلة الموضحة بالجدول رقم (2) أن كمية الاستهلاك تتزايد سنوياً بمعنوية إحصائية بلغ حوالي 47.11 ألف طن وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 5.2 % في المتوسط خلال فترة الدراسة. أما البيانات الموضحة في الجدول (1) فتوضح أن عدد السكان في ليبيا تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 4437 ألف نسمة عام 1990 وحد أقصى بلغ نحو 6777 ألف نسمة عام 2019 وبمتوسط سنوي بلغ نحو 5690 ألف نسمة خلال فترة الدراسة، كما أتضح من دراسة المعادلة الموضحة بالجدول رقم (2) أن عدد السكان يتزايد سنوياً بمعنوية إحصائية بلغ حوالي 78.06 ألف نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 1.4 % في المتوسط خلال فترة الدراسة. وتشير البيانات الواردة في الجدول (1) خلال فترة الدراسة إلى أن الناتج الزراعي في ليبيا يتراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 267 مليون دولار أمريكي عام 2019 وحد أقصى بلغ نحو 3418 مليون دولار أمريكي عام 2000 وبمتوسط سنوي بلغ نحو 1624 مليون دولار أمريكي خلال فترة الدراسة، كما أتضح من دراسة المعادلة الموضحة بالجدول رقم (2) أن الناتج الزراعي متناقصاً سنوياً بمعنوية إحصائية بلغ حوالي 72.28 مليون دولار أمريكي وبمعدل انخفاض سنوي

مركب بلغ نحو 5.7 % في المتوسط خلال فترة الدراسة. بينما تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا يتراوح بين حد أدنى بلغ نحو 193.60 مليون دولار أمريكي عام 2002 وحد أقصى بلغ حوالي 865.06 مليون دولار أمريكي 2008 ومتوسط سنوي بلغ حوالي 413.32 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (1990 – 2019 م)، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين أنها تتزايد سنوياً بمعدل معنوي إحصائياً عند مستوى 0.01 بلغ نحو 786.65 مليون دولار أمريكي بمعدل (تغير) نمو سنوي مركب بلغ حوالي 1.7 % في المتوسط خلال فترة الدراسة.

كذلك تشير البيانات الواردة في الجدول (1) إلى أن معدلات الاكتفاء الذاتي يتراوح بين حد أدنى بلغ نحو 4 % عام 1998 وحد أقصى بلغ حوالي 25 % عام 1990 ومتوسط سنوي بلغ حوالي 13 % خلال فترة الدراسة، كما أتضح من دراسة المعادلة الموضحة بالجدول رقم (2) أن معدلات الاكتفاء الذاتي تتناقص سنوياً بمعنوية إحصائية تقدر بنسبة حوالي 1.4 % وبمعدل انخفاض سنوي مركب بلغ نحو 0.7 % في المتوسط خلال فترة الدراسة.

رابعاً: حساب قيمة معامل الأمن الغذائي:

جدول (3) تطور كمية الواردات وكمية إنتاج وكمية استهلاك من القمح في ليبيا خلال الفترة (1990–2019).

293. 294. السنوات 295.	296. كمية الواردات من القمح بألف طن	297. كمية إنتاج القمح بألف طن	298. كمية استهلاك القمح بألف طن
1990. 299	380. 300	129. 301	302. 509
1991. 303	510. 304	150. 305	306. 660
1992. 307	480. 308	90. 309	310. 570
1993. 311	493. 312	60. 313	314. 553
1994. 315	421. 316	44. 317	318. 465
1995. 319	338. 320	23. 321	322. 361
1996. 323	256. 324	28. 325	326. 284
1997. 327	367. 328	33. 329	330. 400
1998. 331	1259. 332	55. 333	334. 1314
1999. 335	221. 336	69. 337	338. 290
2000. 339	427. 340	64. 341	342. 491
2001. 343	267. 344	48. 345	346. 315
2002. 347	713. 348	40. 349	350. 753
2003. 351	215. 352	40. 353	354. 255
2004. 355	410. 356	46. 357	358. 456
2005. 359	425. 360	46. 361	362. 471

293. 294. السنوات 295.	296. كمية الواردات من القمح بألف طن	297. كمية إنتاج القمح بألف طن	298. كمية استهلاك القمح بألف طن
2006 .363	522 .364	104 .365	366. 626
2007 .367	321 .368	104 .369	370. 425
2008 .371	321 .372	104 .373	374. 425
2009 .375	810 .376	105 .377	378. 915
2010 .379	1713 .380	106 .381	382. 1819
2011 .383	1713 .384	111 .385	386. 1824
2012 .387	1713 .388	200 .389	390. 1913
2013 .391	1713 .392	200 .393	394. 1913
2014 .395	1714 .396	200 .397	398. 1914
2015 .399	1149 .400	200 .401	402. 1349
2016 .403	1003 .404	165 .405	406. 1168
2017 .407	1216 .408	152 .409	410. 1368
2018 .411	1442 .412	140 .413	414. 1582
2019 .415	1294 .416	140 .417	418. 1434
419. الإجمالي	23826 .420	2996 .421	26822 .422

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

تتراوح قيمة معامل الأمن الغذائي بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على انخفاض معدل الأمن الغذائي، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح كلما زاد تحقيق الأمن الغذائي للقمح، ويحتسب قيمة معامل الأمن الغذائي من الجدول رقم (3) كالتي:

$$- \text{الاستهلاك المحلي اليومي} = \text{إجمالي الاستهلاك المحلي} \div 365 \text{ يوم} = 26822 \div 365 = 73 \text{ طن}.$$

$$- \text{فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك} = \text{إجمالي الإنتاج المحلي} \div \text{إجمالي الاستهلاك المحلي اليومي} = 2996 \div 73 = 41 \text{ يوم}.$$

$$- \text{فترة تغطية الواردات للاستهلاك} = \text{كمية الواردات} \div \text{إجمالي الاستهلاك المحلي اليومي} = 23826 \div 73 = 324 \text{ يوم}.$$

$$- \text{مجموع الفترتين} = \text{فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك} + \text{فترة تغطية الواردات للاستهلاك} = 324 + 41 = 365 \text{ يوم}.$$

$$- \text{مقدار الفائض والعجز} = (\text{مجموع طول الفترتين} - 365) * \text{الاستهلاك المحلي اليومي} - \text{كمية الصادرات}$$

$$= (365 - 365) * 73 - 0 = \text{صفر}$$

$$- \text{معامل الأمن الغذائي} = (\text{مقدار الفائض والعجز} \div \text{متوسط الاستهلاك المحلي السنوي}) = 894 \div 0 = \text{صفر}$$

معامل الأمن الغذائي للقمح (صفر) هذا يدل على صعوبة تحقيق الأمن الغذائي لان قيمة المعامل تساوي الصفر.

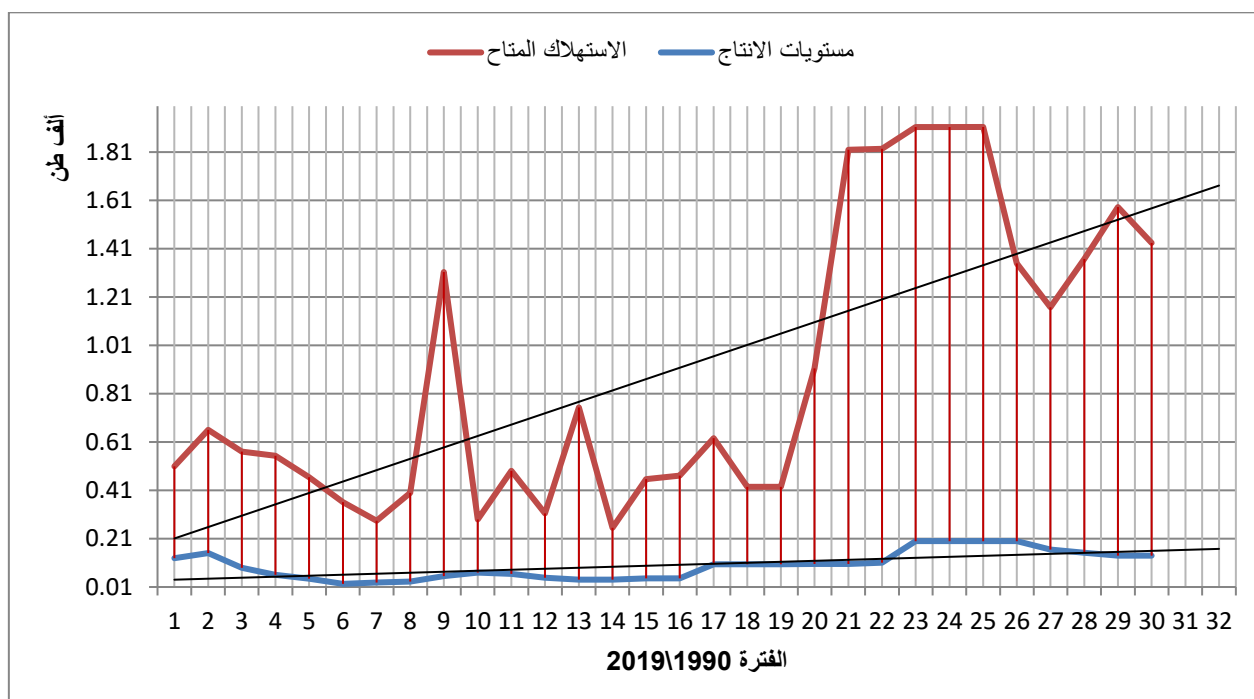
خامساً: تطور الفجوة الغذائية لمحصول القمح في ليبيا:

جدول (4) تطور الفجوة الغذائية و كمية إنتاج و كمية استهلاك و الناتج الزراعي من القمح في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2019)

423. 424. السنوات 425.	426. الفجوة الغذائية من القمح بألف طن	427. كمية إنتاج القمح بألف طن	428. كمية استهلاك القمح بألف طن	429. الناتج الزراعي في ليبيا بالمليون دولار أمريكي
1990 .430	380 .431	129 .432	433. 509	1571 .434
1991 .435	510 .436	150 .437	438. 660	1718 .439
1992 .440	480 .441	90 .442	443. 570	1846 .444
1993 .445	493 .446	60 .447	448. 553	2809 .449
1994 .450	421 .451	44 .452	453. 465	2735 .454
1995 .455	338 .456	23 .457	458. 361	2756 .459
1996 .460	256 .461	28 .462	463. 284	2154 .464
1997 .465	367 .466	33 .467	468. 400	2357 .469
1998 .470	1259 .471	55 .472	473. 1314	2669 .474
1999 .475	221 .476	69 .477	478. 290	3290 .479
2000 .480	427 .481	64 .482	483. 491	3418 .484
2001 .485	267 .486	48 .487	488. 315	2314 .489
2002 .490	713 .491	40 .492	493. 753	1062 .494
2003 .495	215 .496	40 .497	498. 255	1067 .499
2004 .500	410 .501	46 .502	503. 456	1107 .504
2005 .505	425 .506	46 .507	508. 471	1187 .509
2006 .510	522 .511	104 .512	513. 626	1294 .514
2007 .515	321 .516	104 .517	518. 425	1512 .519
2008 .520	321 .521	104 .522	523. 425	1813 .524
2009 .525	810 .526	105 .527	528. 915	1906 .529
2010 .530	1713 .531	106 .532	533. 1819	2004 .534
2011 .535	1713 .536	111 .537	538. 1824	686 .539
2012 .540	1713 .541	200 .542	543. 1913	686 .544
2013 .545	1713 .546	200 .547	548. 1913	885 .549
2014 .550	1714 .551	200 .552	553. 1914	885 .554
2015 .555	1149 .556	200 .557	558. 1349	885 .559
2016 .560	1003 .561	165 .562	563. 1168	745 .564
2017 .565	1216 .566	152 .567	568. 1368	820 .569
2018 .570	1442 .571	140 .572	573. 1582	276 .574
2019 .575	1294 .576	140 .577	578. 1434	267 .579
580. المتوسط	794 .581	100 .582	583. 894	1624 .584

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

تشير البيانات في الجدول (4) إلى وجود فجوة متنامية مع الزمن من محصول القمح في ليبيا، وذلك بسبب الضعف الظاهر في مستويات الإنتاج المحلي من القمح في مقابل زيادة مستمرة في الاستهلاك خلال فترة الدراسة التي امتدت من 1990\2019، إلا أنه يلاحظ زيادة اتساع هذه الفجوة ما بين الفترتين 2010 و 2019 حيث قدرت بنحو 1470 ألف طن كمتوسط خلال الفترة المذكورة، وهو ما يظهر بوضوح من خلال الشكل البياني (1) الذي يوضح مستوى الإنتاج والاستهلاك المحليين من القمح في ليبيا والعجز المتزايد بشكل واضح ومتكرر بينهما خلال فترة الدراسة والذي سيظل قائماً ومتنامياً ما لم يتم تجاوز الإشكالات الحائلة أمام تحسين مستويات الإنتاج



الشكل (1) يوضح مستوى الإنتاج والاستهلاك المحليين من القمح في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2019)

سادساً: التقدير الإحصائي لحجم فجوة الغذائية:

من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تكون أثرت على مستوى وحجم الفجوة الغذائية من القمح في ليبيا خلال الفترة 1990\2019 والمبينة في الجدول (4) والذي شمل الفجوة الغذائية من القمح بالألف طن، وكمية الإنتاج من القمح بالألف طن، والاستهلاك بالألف طن، والناتج المحلي الزراعي. لقد تم تقدير عدد من النماذج الانحدارية اعتماداً على البرنامج الإحصائي (SPSS)، إذ تضمنت على بعض المشاكل والأخطاء في مقدرات المعامل والاختبارات حيث تم استبعاد بعض العوامل أما لتأثيرها السلبي على نتائج التحليل أو عدم معنويتها وقد مثل النموذج اللوغاريتمي أفضل الصور لتقدير الدالة محل الدراسة خلال فترة الدراسة:

$$\text{LnY} = -0.309 - 0.150 \text{LnX}_1 + 1.147 \text{LnX}_2 - 0.017 \text{LnX}_3$$

$$(-3.432) \quad (-7.658) \quad (80.671) \quad (-2.099)$$

$$\bar{R}^2 = 0.99 \quad F = 649.831 \quad WD = 1.659$$

$\hat{LnY}$: تمثل اللوغاريتم الطبيعي للفجوة الغذائية المقدرة من القمح بالإلف طن

LnX_1 : تمثل اللوغاريتم الطبيعي لكمية الإنتاج المحلي من القمح بالإلف طن .

LnX_2 : تمثل اللوغاريتم الطبيعي لكمية الاستهلاك المتاح بالإلف طن .

LnX_3 : تمثل اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الزراعي بالمليون دولار .

حيث توضح النتائج التقديرية للمعادلة أن حجم الفجوة الغذائية (LnY) يتناقص بنسبة 0.15 فقط بسبب الزيادة في الإنتاج (x_1) بنسبه 1 % وذلك مع افتراض ثبات المتغيرين الآخرين، ولكنه يتزايد بنسبة 114.7 % بسبب زيادة الكميات المستهلكة من القمح (x_2) بنسبه 100 % مع افتراض ثبات المتغيرين الآخرين وهو ما يعكس أن تأثير الاستهلاك في الفجوة الغذائية من القمح أكبر من تأثير الإنتاج وباتجاه عكسي وهو ما يؤدي إلى اتساع الفجوة مع تقدم الزمن، كما أن تأثير الناتج المحلي الزراعي على تضيق هذه الفجوة بنسبه 100 % يؤدي إلى زيادة الفجوة الغذائية لمحصول القمح بنسبه 1.7 % (بافتراض ثبات المتغيرين الآخرين) في إشارة إلى ضعف هذا المتغير خلافا لما يفترض.

هذا وقد ثبتت المعنوية الجزئية (t) للمتغيرات عند مستوى معنوية 0.05 في حين انه وعند مستوى المعنوية ذاته تبين عدم منطقية بعض المتغيرات من الناحية الاقتصادية بسبب إشارته، إضافة إلى عدم ثبوت معنويتها الجزئية من الناحية الإحصائية، وبالتالي عدم الثقة في مقررتهم على التفسير والتنبؤ. كما اتضح من خلال نتائج تحليل التباين (F) معنوية النموذج ككل، وأن 99% من التغيرات الحادثة في النموذج هي بسبب المتغيرات الداخلة فيه وترجع النسبة الباقية 1 % إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج.

سابعاً: نتائج البحث

وصل البحوث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- أن تزايد حجم الفجوة لمحصول القمح في ليبيا خلال الفترة 1990-2019، وبمعدل نمو سنوي مركب متزايد قدر بنحو 5.4 % في المتوسط. كما زاد إجمالي المساحة المزروعة من القمح بمعدل نمو سنوي مركب متزايد قدر بنحو 5.9 % في المتوسط. كما تبين زيادة إجمالي الإنتاج من القمح بمعدل نمو سنوي مركب متزايد قدر بنحو 4.5 % في المتوسط.
- 2- كما تبين زيادة الاستهلاك بمعدل نمو سنوي مركب متزايد قدر بنحو 5.2 % في المتوسط. كما اتضح زيادة عدد السكان بمعدل نمو سنوي مركب متزايد قدر بنحو 1.4 % في المتوسط، كما تبين تناقص إجمالي الناتج الزراعي بمعدل انخفاض سنوي مركب متناقص قدر بنحو 5.7 % في المتوسط.

3- كما تبين زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي مركب متزايد قدر بنحو 1.7% في المتوسط، كما اتضح تناقص معدل الاكتفاء الذاتي بمعدل انخفاض سنوي مركب متناقص قدر بنحو 0.7% في المتوسط.

4- وقد تبين أن متوسط حجم الفجوة الغذائية من محصول القمح في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2019) بلغ حوالي 794 ألف طن. وبلغ متوسط كمية الإنتاج السنوي لمحصول القمح في ليبيا حوالي 100 ألف طن خلال الفترة (1990 - 2019) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 4.5% في المتوسط خلال فترة الدراسة. كما إتضح من الدراسة أن متوسط كمية الاستهلاك السنوي لمحصول القمح في ليبيا بلغ نحو 894 ألف طن خلال فترة الدراسة وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 5.2% في المتوسط خلال فترة الدراسة.

5- ومن نتائج الدراسة أيضا إتضح أن متوسط الناتج الزراعي السنوي في ليبيا بلغ حوالي 1624 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (1990 - 2019) وبمعدل انخفاض سنوي مركب قدر بنحو 5.7% في المتوسط خلال فترة الدراسة.

6- وإتضح من التحليل القياسي للمتغير التابع (الفجوة الغذائية) أن المتغيرات المستقلة (كمية الإنتاج وكمية الاستهلاك والناتج الزراعي) متفقة مع المنطق الاقتصادي من حيث الإشارة خلال فترة الدراسة (1990 - 2019).

ثامناً: التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنها توصي بالاتي:

1. التركيز على التنمية الزراعية المستدامة، حيث هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي.
2. وضع سياسات زراعية داعمة للمزارعين لزيادة الإنتاج الزراعي لمحصول القمح.
3. تشجيع المزارعين على التوسع الأفقي والرأسي في مجال إنتاج محصول القمح في الأراضي الصالحة للزراعة.
4. اعتماد تقنيات حديثة من خلال صيانة التربة والتوزيع المحصولي وفقاً لدورات زراعية، وتوفير الآلات الزراعية المناسبة وبأسعار وأقساط مناسبة، وذلك عن طريق الجهات المتخصصة كالمصارف الزراعية.
5. منح قروض ائتمانية لتشجيع المزارعين على حفر الآبار لمساعدتهم في ري محصول القمح في أوقات الجفاف وكذلك توفير الأسمدة الكيماوية للمزارعين وبأسعار مناسبة لغرض تشجيعهم على استخدامها بهدف زيادة الإنتاج.
6. توفير مستلزمات الإنتاج ودعمها للمزارعين عن طريق التعاونيات.
7. بناء قاعدة معلومات عن محصول القمح وإعداد البحوث والدراسات لتطوير إنتاج محصول القمح.
8. ترشيد الاستهلاك والذي بدوره يقلل الواردات.

9. تطوير الصناعات الغذائية في مجال طحن القمح ومنح القروض اللازمة لإنجاحها.
10. التعاون في توفير مخازن لتخزين هذه السلعة وذلك لمواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية.

المراجع العربية:

- 1- المنظمة العربية للتنمية والزراعة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، السودان (أعداد متفرقة).
- 2- رجب منصور الورفلي، سعيد يوسف خيرى، السيد حسن جادو، محددات الطلب على واردات القمح إلى ليبيا. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي - المجلد السادس والعشرون - العدد الأول - مارس 2016، ص 325 - 332.
- 3- خالد رمضان البيدي، عبد الباسط محمد حمودة، التنبؤ بالفجوة لمحصول القمح باستخدام نموذج التمهيد الأسى للفترة (2017-2022)، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، المجلد (21)، العدد (1-2)، 2016.
- 4- زاهد قاسم بدن، الإمكانيات والإنتاج النباتي في محافظة البصرة للمدة 1990-2006 وإجراءات تنميتها في المستقبل، رسالة الماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة البصرة، العراق، 2008.
- 5- زهرة صالح أحميدة، نشوي عبد الحميد التطاوي، منيرة طه الحاذق، الحسين عبد اللطيف الصيفي، الممكّنات الاقتصادية المتوقعة لتحقيق الأمن الغذائي من القمح الليبي - قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية - كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية - مجلة العلوم الزراعية المستدامة - مجلد 43 - عدد 4، مصر - 2017، ص 205 - 211.
- 6- عبدالحميد طاهر سليمان، خالد عبدالعاطي موسى، دراسة اقتصادية تحليلية للفجوة الغذائية للقمح في ليبيا وإمكانية الحد منها خلال الفترة (1995-2010)، مجلة جامعة عمر المختار العلمية، البيضاء، ليبيا، 2015.
- 7- عبد الرزاق حسن قزيمه، إمكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي محليا في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس (الفتاح سابقا)، طرابلس، ليبيا، 2007.
- 8- عبد العالي بوحويش الدائخ، بعض العوامل المحددة لإنتاج القمح في الجماهيرية الليبية، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، العدد الرابع، ديسمبر، 2005.

- 9- فالحة قطاب، إشكالية الأمن الغذائي المغربي في ظل تقلبات الأسعار لعالمية للمواد الغذائية الأساسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن علي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شلف، الجزائر، 2012.
- 10- فريال محمد الهاجري، الأمن الغذائي والقمح في المملكة العربية السعودية، ورقة علمية، جامعة الملك فيصل، السعودية، 2008.
- 11- كامل بكري، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 .
- 12- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي - نظرية و نظام تطبيق، دار وائل للنشر. عمان، الأردن 1999.
- 13- محمد عمر الطنوبي، الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1996.
- 14- - مصلحة الإحصاء والتعداد - إحصاءات الواردات الزراعية - 2016 .
- 15- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، مؤتمر الأغذية العالمي، روما، إيطاليا، 1996.
- 16- مغاوري شلبي علي وآخرون، دور السياسات التجارية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة، 12 نوفمبر، مصر 2015.